

اسم المقال: المواجهة الجنائية للابتزاز الإلكتروني في القانون الإماراتي

اسم الكاتب: عائشة محمد السويدي، أحمد موسى هياجنة

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8590>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 21:27 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلم
القانونية



المجلد 20، العدد 2
ذو القعدة 1444 هـ / يونيو 2023م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

المواجهة الجنائية للابتزاز الإلكتروني في القانون الإماراتي

عائشة محمد السويدي⁽¹⁾

أحمد موسى هياجنة⁽²⁾

تاريخ القبول: 2021-08-01

تاريخ الاستلام: 2021-04-18

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث جريمة مستحدثة وهي جريمة الابتزاز الإلكتروني، ويكتسب هذا البحث أهميته من الطبيعة الخاصة لتلك الجريمة التي تختلف باختلاف الوسيلة الإلكترونية التي يمكن من خلالها الوصول إلى معلومات سرية أو حساسة عن الضحايا، وهو الأمر الذي يكشف عن مدى الحاجة لوجود تشريع يواكب التسارع في تنوع أساليب وطرق وأدوات الجرائم الإلكترونية ومرتكبيها.

الكلمات الدالة: جريمة الكترونية، ابتزاز، تهديد، عقوبة، تكنولوجيا، قانون، ضحية، مجرم، القانون الجنائي الإماراتي.

(1) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

a.m.alsuwaidi@hotmail.com

(2) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة:

أصبح الإنترنت أهم وسيلة إعلام متعددة المهام، وتراجع الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام التقليدية؛ فهذا ما يُبرر لنا القوة الكامنة وراء التأثير الكبير الذي سببته تكنولوجيا الإعلام الإلكتروني في عصرنا الحالي، والذي أظهر لنا أنماط جرمية جديدة أفرزتها الجريمة الإلكترونية التي لا تقتصر على التخريب والسرقة فقط وإنما امتدت إلى الإرهاب والابتزاز والاستغلال الجنسي وغيرها من الأفعال التي تؤدي إلى تشويه سمعة الأبرياء، فأصبحت هذه الجرائم خطراً مورياً للمجتمع الدولي والمحلي على السواء. ولعلّ الابتزاز الإلكتروني كان من الأنماط الجرمية المستحدثة والتي قد توصف بأنها ذات طبيعة معقدة في طرق ارتكابها وفي وسائل كشفها⁽¹⁾.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في محاولتها لإثارة تساؤل حول مدى فعالية المواجهة التشريعية في الحد من جرائم الابتزاز الإلكتروني، وما إذا كان المشرع الإماراتي قد أفرد قواعد خاصة لمكافحتها سواء في التجريم ذاته، أم في فرض الجزاءات على مرتكبيها، أم أنه سار في فلك القواعد العامة، أم أنه جمع ما بين الاثنين.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في جمع وتحليل الحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة.

خطة الدراسة:

ستتم معالجة هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث سينتظر المبحث الأول إلى بيان ماهية الابتزاز الإلكتروني وطبيعته، والثاني إلى مواجهة المشرع الإماراتي لجريمة الابتزاز الإلكتروني من حيث التجريم، والأخير إلى مواجهة المشرع الإماراتي لجريمة الابتزاز الإلكتروني من حيث العقاب.

(1) خالد حسن لطفي، جرائم الإنترنت بين القرصنة الإلكترونية وجرائم الابتزاز الإلكتروني-دراسة مقارنة (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2019م)، ص: 54.

المبحث الأول: ماهية الابتزاز الإلكتروني وطبيعته

على الرغم من أن التطور السريع في مجال التكنولوجيا أدى إلى تسارع العمل وزيادة الإنتاجية والكفاءة، إلا أنه وللأسف الشديد خلق العديد من المشاكل التقنية والسلوكيات الإجرامية، وأصبح مستخدمي الإنترنت عرضة لكثير من الانتهاكات والاختراقات منها الابتزاز الإلكتروني⁽¹⁾.

ولا يعد غريباً أن نسمع أو نرى بأن (س) من الناس ذو شخصية قوية وشكيمة قد أجبر على الخنوع إلى مطالب شخص آخر، والسرف في ذلك أن الأخير تحصل على معلومات سرية وحساسة بوسيلة ما مشروعة أو غير مشروعة، قام بواسطتها بتهديد وابتزاز ضحيته مقابل الحصول على منفعة⁽²⁾.

المطلب الأول: تعريف الابتزاز الإلكتروني

إن الابتزاز الإلكتروني لا يختلف كثيراً عن الابتزاز التقليدي، ولنتمكن من تعريف الابتزاز الإلكتروني لا بد لنا ابتداءً بيان مفهوم الابتزاز من النواحي اللغوية والاصطلاحية والقانونية وهذا ما سنقوم بتوضيحه في هذا المطلب.

أولاً- الابتزاز لغةً:

الابتزاز في اللغة هو مشتق من كلمة (بزز)، والبزُّ بفتح الباء هو السلب، ومنه قولهم في المثل: من عزَّ بَزًّا معناه من غلبَ سلبًا، وبزَّه يبزُّه بَزًّا: غلبه وغصبه، وبزَّ الشيء يبزُّ بَزًّا: انتزعه. وبزَّه ثيابه بَزًّا. وبزَّه حبسه، وحكي عن الكسائي: لن يأخذه أبداً بَزَّةً مني أي قسراً. وابتزته ثيابه: سلبه إياها⁽³⁾.

ثانياً- الابتزاز اصطلاحاً:

يُقصد به القيام بتهديد شخص بكشف معلومات معينة عنه عادة ما يحرص هذا الشخص على إخفائها، أو القيام بفعل من شأنه المساس بشرف واعتبار الشخص المُهدد ما لم يقيم الأخير بالاستجابة إلى طلبات مرتكب الفعل⁽⁴⁾.

(1) نبيه طارق عبد المجيد، الأمن الإلكتروني ضرورة ملحة لأمن المجتمعات، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، 2018م)، المجلد 06، العدد 11، ص: 2.

(2) المحامي الدكتور/مصطفى خالد الرواشدة، جريمة الابتزاز الإلكتروني في القانون الأردني، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020م) ط1، ص43.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، 1999م)، ط3، ج: 1، ص398.

(4) المحامي الدكتور/ مصطفى خالد الرواشدة، جريمة الابتزاز في القانون الأردني، مرجع سابق، ص 22.

والملاحظ أنه لا يوجد ثمة اختلاف بين مفهوم الابتزاز اللغوي والاصطلاحي، فكلاهما يعتمدان على الابتزاز أو التهديد للحصول على منافع مادية أو عينية بطريقة تُجبر فيها الضحية على تسليم المبتز ما يهدف إليه وإلا يتم فضح أسراره أو المساس بشرفه واعتباره.

ثالثاً- الابتزاز قانوناً:

لا يوجد تعريف قانوني ثابت لمصطلح "الابتزاز" حيث تعددت التعريفات القانونية ولكنها برأينا تنصب في إطار واحد على الرغم من ذلك التعدد، ومما عُرف به الابتزاز هو أنه "القيام بالتهديد بكشف معلومات معينة عن شخص، أو فعل شيء لتدمير الشخص المُهدد إن لم يقم بالاستجابة إلى بعض الطلبات، وهذه المعلومات تكون عادة محرجة أو ذات طبيعة مدمرة اجتماعياً"⁽¹⁾.

رابعاً- الابتزاز الإلكتروني:

الابتزاز الإلكتروني هو إحدى صور الجرائم الإلكترونية الذي تُرتكب باستخدام إحدى وسائل التقنية الحديثة، وعند بحثنا لتعريف الابتزاز الإلكتروني من وجهة نظر المشرع الإماراتي اتضح لنا أنه عرّف الابتزاز الإلكتروني بأنه "تهديد شخص بهدف ابتزازه لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعاً، وذلك باستخدام وسيلة من وسائل تقنية المعلومات"⁽²⁾.

المطلب الثاني: أنواع الابتزاز الإلكتروني

جريمة الابتزاز الإلكتروني من الجرائم ذات الصور المختلفة، كما أنها تختلف باختلاف هدف المبتز من ارتكاب جريمته والمنفعة التي يبتغيها، حيث تنقسم أهداف المبتز إلى:

1. **هدف مادي:** هذا النوع من الابتزاز يتحقق عندما يكون هدف المبتز هو تحقيق منفعة مادية وحصوله على المقابل المالي من ضحيته مقابل عدم قيامه بنشر الأخبار والأسرار التي يخشى المجني عليه نشرها على الملأ، وهذه القيمة المادية التي يطلبها المبتز تختلف بحسب يسار وملاءة المجني عليه، وبحسب ما إذا كان شخصية اعتبارية لحكومة أو شركة تجارية، أو ما إذا كان المجني عليه فرد سواء كان رجل أم امرأة.

(1) سنياء عبد الله محسن، المواجهة التشريعية للجرائم المتصلة بالكمبيوتر في ضوء التشريعات الدولية والوطنية، أعمال الندوة الإقليمية حول: الجرائم المتصلة بالإنترنت، (المملكة المغربية: إصدارات برنامج الأمم المتحدة لتعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية، 2015)، ص: 52.

(2) المادة رقم 16 من المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

2. **هدف جنسي:** هذا الهدف يبدو واضحاً حينما تكون الضحية امرأة أو حدث، وقد تجتمع الصفتين في الضحية بين كونها امرأة وحدث في نفس الوقت الذي يُعتبر من أكثر الممارسات شيوعاً، ويتحقق هدف المبتز الجنسي حينما يكون المقابل الذي يطلبه هو ممارسة الرذيلة مع الضحية بغض النظر عن كونها أنثى أو ذكر، وقد لا يقتصر هدف المبتز بتهديد المجني عليه لممارسة العلاقة الغير مشروعة معه وإنما قد يطيل هذا الهدف ويصل إلى طلبه لقيام المجني عليه بهذه الممارسات مع شخص آخر غير المبتز.

3. **هدف نفعي:** قيام المبتز بتهديد الضحية بإفشاء أسرارها ونشرها للملا، وذلك إذا لم يتم بتحقيق طلب أو مصلحة للمبتز، فقد تكون المنفعة الأمر بتنفيذ سرقة لصالح المبتز، أو ترويج مخدرات، أو التوسط لدى شخص لإتمام عمل سواء كان هذا العمل مشروعاً أم غير مشروع طالما كان العمل ضد إرادة المجني عليه فقد تحققت جريمة الابتزاز⁽¹⁾.

واستناداً إلى ذلك التقسيم يتضح لنا أن الابتزاز الإلكتروني قد يكون ابتزازاً مادياً من خلال قيام الجاني بتهديد ضحيته بوسائل مادية ملموسة قد تكون صور للضحية أو مقاطع مرئية له لا يرغب في أن تظهر للعلن، أو عن طريق نشر مستندات سرية لا يمكن للغير الاطلاع عليها، أو قد يكون ابتزازاً معنوياً من خلال قيام الجاني بتهديد ضحيته ولكن بوسائل غير ملموسة، وقد تكون باستخدام عبارات تحمل في طياتها التهديد بفضح أمر أو سر من أسرار الضحية، فيظن هذا الأخير أن المبتز سيقدم على تنفيذ تهديده لا محالة، وفي جميع الأحوال فقد يكون الابتزاز الإلكتروني بطلب المقابل سواء كان مادي أم جنسي أم نفعي مرة واحدة أو أكثر عن مرة بحسب ظروف كل جريمة.

المبحث الثاني: موقف المشرع الاماراتي في تجريم الابتزاز الإلكتروني

لما كانت دولة الإمارات من أكثر الدول التي تهتم بعالم التكنولوجيا وتتسابق في توفير كافة الوسائل التي تساعد المواطن على مواكبة التطور فهي أيضاً تنبتهت إلى خطر الاستخدام السيئ لتلك الوسائل التكنولوجية، وفرضت أنظمة وقوانين تساعد على حماية المواطن بالدرجة الأولى، وتُعاقب المجرمين بعقوبات قاسية تبعاً لنوع الجريمة الإلكترونية المقترفة، فهي تعاقب مجرمي الابتزاز الإلكتروني بعقوبات قاسية جداً دون النظر إلى نوع الابتزاز سواء كان ابتزاز جنسي أم مالي أم غيرها من أنواع الابتزاز⁽²⁾.

(1) داليا عبدالعزيز، المسؤولية الجنائية عن جريمة الابتزاز الإلكتروني في النظام السعودي دراسة مقارنة، (المملكة العربية السعودية: كليات القاصم الأهلية، بحث نشر في مجلة جيل الأبحاث القانونية المعقدة، 2018م)، العدد 25، ص: 9.

(2) طبعاش أمين، الحماية الجنائية للمعاملات الإلكترونية، (الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مكتبة

وفي هذا المبحث سيقوم الباحث بتسليط الضوء على النموذج القانوني لهذه الجريمة المتمثل في ركنيها المادي والمعنوي استناداً إلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات في دولة الامارات العربية المتحدة.

المطلب الأول: الركن المادي لجريمة الابتزاز الإلكتروني

أشارت المادة (16) من مرسوم مكافحة جرائم تقنية المعلومات إلى فعل الابتزاز والتهديد باستخدام وسيلة من وسائل تقنية المعلومات، ونصّت على أنه: "يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تقل عن 25 ألف درهم ولا تتجاوز 500 ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ابتز أو هدد شخصاً آخر لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه وذلك باستخدام شبكة معلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات ...".

واستناداً إلى ذلك النص، يتّضح لنا أن المشرع الإماراتي تطلّب لقيام فعل الابتزاز الإلكتروني المجرّم توافر الآتي: السلوك الإجرامي والنتيجة الإجرامية وقيام العلاقة السببية بينهما، وسنقوم بتسليط الضوء على هذه العناصر في فروع ثلاثة كالآتي:

الفرع الأول: السلوك الإجرامي

السلوك الإجرامي قد يكون سلوك إيجابي متمثل في القيام بفعل صادر عن مرتكب الجريمة ومن خلالها توصل إلى نتيجته الإجرامية، أو سلوك سلبي متمثل في الامتناع عن القيام بفعل أو عمل يفرضه القانون، وفيما يتعلق بجريمة الابتزاز فيشترط لوقوعها السلوك الإيجابي أي أن يكون بطلبٍ ورغماً عن إرادة المجني عليه، وذلك كأن يطلب منه مال ليس من حقه، أو يطلب منه علاقة جنسية، ويُشترط أن يكون المبتز جاداً فيما يهدد به بحيث يستشعر المبتز أنه سيفقد تهديده لا محالة إذا لم يقم المجني عليه بتنفيذ مطالبه، وهو جوهر الطلب في الابتزاز، أما إن كان الهزل ظاهراً في طلب الابتزاز فلا جريمة في ذلك، فضلاً عن ذلك يجب أن يكون لفظ التهديد صريحاً بشرط أن يُفهم منه بأن المبتز سيقوم بارتكاب السلوك الذي هدد به ما لم يقم المجني عليه بتلبية طلباته⁽¹⁾.

وبالإطلاع على المرسوم بقانون اتحادي بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي نجد أن المادة (16) منه وضّحت السلوك الإجرامي الإيجابي المُعاقب عليه جنائياً، حيث نصّت على أنه: "... كل من ابتز أو هدد شخص آخر لحمله على القيام بفعل أو الامتناع

الوفاء القانونية، (2015م)، ط1، ص34-ص35.

(1) طارق عبدالرازق المطيري، الأحكام الخاصة بجريمة الابتزاز المقررة في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي، رسالة ماجستير، (الرياض: جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، 1431هـ)، ص: 60.

عنه وذلك باستخدام شبكة معلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات"، ومن الملاحظ أن المشرع الإماراتي استخدم لفظ التهديد معتبراً بذلك أن الركن المادي في الجريمة لا يتحقق إلا إذا اشتمل على تهديد بالشروط التي سبق بيانها.

وبالنسبة للسلوك الإجرامي في الجريمة الناقصة أو الشروع في جريمة الابتزاز الإلكتروني⁽¹⁾، فيتحقق بالتهديد أو الابتزاز وإن لم يستجب المجني عليه، كما يتحقق أيضاً بالتهديد بإفشاء المعلومات أو الصور أو أية معلومات خاصة للمجني عليه حتى وإن تراجع الجاني عن إكمال جريمته لسبب خارجي، طالما أن التهديد بنشر الأسرار قد صدر منه، ووقع في نفس الجاني موضع التأثير والرغبة التي جعلته يعتقد أن المبتز منفذ لتهديده لا محالة، وهو الهدف الذي تحقق بإلقاء الرعب في قلب المجني عليه⁽²⁾.

ويعد بدءاً في تنفيذ الجريمة ارتكاب فعل يعتبر في ذاته جزءاً من الأجزاء المكونة للركن المادي للجريمة أو يؤدي إليه حالاً ومباشرة. ولا يعتبر شروعا في الجريمة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك"، إذاً جريمة الشروع تحقق طالما كان الركن المادي فيها شرع في تنفيذه وتوافر القصد الجنائي، ومن الملاحظ أن المشرع الإماراتي قد توسع في نطاق تجريم الابتزاز ليشمل تجريم الشروع فيه كذلك، وقرر له عقوبة محددة بحسب ما سيتم بيانه لاحقاً.

الفرع الثاني: النتيجة الإجرامية

إضافة إلى السلوك الإجرامي المشار إليه فالمشرع الإماراتي تطلب كذلك تحقق نتيجة إجرامية، ويُقصد بالنتيجة الإجرامية: "الأثر الذي ترتب على السلوك الاجرامي للمبتز ضد المجني عليه"، وبلغة أخرى تعتبر النتيجة الاجرامية هي الاعتداء الواقع على المصلحة المحمية بموجب القانون، سواء أَلحق هذا الاعتداء الضرر بتلك المصلحة أم أنه شكّل تهديداً لها⁽³⁾.

وفي جريمة الابتزاز الإلكتروني تقع النتيجة الجرمية بمجرد قيام الجاني بتهديد المجني عليه بإفشاء سر من أسراره بأن يقوم بنشره على الملأ أو نشره على مواقع التواصل الاجتماعي أو غير ذلك والتي يعتبرها أمراً لا يجب الاطلاع عليه أمام الملأ وكان التهديد

(1) يُقصد بالشروع استناداً إلى القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987م بشأن إصدار قانون العقوبات الإماراتي هو "البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الجاني فيها".

(2) عبد الرحمن توفيق أحمد، شرح قانون العقوبات القسم العام، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011م)، ص: 150.

(3) عبد الرحمن توفيق أحمد، شرح قانون العقوبات القسم العام، مرجع سابق، ص: 132.

بأمر غير مشروع، طالما سبب ذلك الخوف والهلع والتأثير على نفسية المجني عليه بأن ألقى في نفسه قلقاً من قيام المبتز بتنفيذ تهديده (1).

الفرع الثالث: علاقة السببية

العنصر الأخير الذي اشترطه المشرع لقيام الركن المادي لجريمة الابتزاز الإلكتروني هو قيام علاقة سببية بين السلوك الإجرامي والنتيجة الإجرامية، وبدون هذه العلاقة لا يمكن نسبة الجريمة إلى الفاعل فهي تمثل الرابطة بين الفعل والنتيجة المترتبة عن هذا الفعل، ولا يكفي لقيام الجريمة أن يكون هناك فعل ونتيجة وإنما لا بد من وجود تلك الرابطة والعلاقة بينهما لكي يكون الجاني محلاً للمساءلة الجنائية، وبانتفاء هذه العلاقة فلا يكتمل الركن المادي للجريمة.

وتطبيقاً لذلك لو أن النتيجة الجرمية في جريمة الابتزاز الإلكتروني تحققت بإفشاء أسرار المجني عليه ولكن بفعل شخص آخر لم يكن هو المبتز، أو بسبب ضياع هذه المستندات وانتشارها بمحض الصدفة، فلا مسؤولة على الفاعل لانتهاء العلاقة السببية، ولربما يسأل عن جريمة أخرى بحسب التكييف القانوني للفعل مثل قيام الفاعل بالابتزاز والتهديد ولكن الإفشاء تم لسبب آخر لا دخل للفاعل فيه، وهنا أيضاً تقع جريمة الابتزاز نتيجة الضرر الذي ترتب على ذلك الإفشاء حتى وإن كان دون قصد مباشر، وبرأينا فإن تلك العلاقة لها أهميتها في المساهمة في نطاق تحديد المسؤولية الجنائية عن هذه الجريمة، فكما سبق بيانه فإن انتفاء هذه العلاقة تحد من قيام المسؤولية الجنائية على الجاني.

وقد يتكون الركن المادي للجريمة من فعل واحد فقط أو مجموعة من الأفعال المجرّمة قانوناً، ففي الحالة الأولى يتم ابتزاز وتهديد الضحية باستخدام الشبكة المعلوماتية لتحقيق الغرض من تلك الجريمة ويُعاقب مرتكبها بالعقوبة المقررة للابتزاز، أما في الحالة الثانية فقد يتم ابتزاز وتهديد الضحية باستخدام الشبكة المعلوماتية والاعتداء كذلك على خصوصيتها في غير الأحوال المصرح بها قانوناً باستخدام إحدى وسائل تقنية المعلومات وذلك لتحقيق ذات الغرض، فيكون الابتزاز في هذه الحالة تضمن فعل الابتزاز باستخدام وسيلة الكترونية، وفعل الاعتداء على خصوصية الضحية بطريقة غير مشروعة وجميعها أفعال مجرّمة قانوناً، وهنا تُعتبر الجريمة واحدة لارتباط أفعالها ارتباطاً لا يقبل التجزئة وارتكبت لغرض واحد، وبالتالي تقضي المحكمة بالعقوبة الأشد استناداً إلى القاعدة العامة

(1) انظر: سليمان بن غازي العتيبي، دور البحث الجنائي في الكشف على الجرائم المعلوماتية، أطروحة دكتوراه، (المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العدالة الجنائية، قسم الدراسات الأمنية، 2016م)

المقررة في قانون العقوبات الاماراتي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الركن المعنوي لجريمة الابتزاز الإلكتروني

لا يكفي لتقرير المسؤولية الجنائية قيام الركن المادي فقط وإنما لا بد من توافر وقيام الركن المعنوي كذلك والذي يمثل نية الجاني الداخلية، ويتكون الركن المعنوي من عنصرين هما العمد والخطأ، وقد عرّفت المادة (38) من قانون العقوبات الاتحادي رقم (3) لسنة 1987م بأن العمد هو: "اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب الفعل أو الامتناع متى كانا مجرمين قانوناً وذلك لإحداث نتيجة مباشرة أو نتيجة أخرى مجرمة يتوقعها الجاني، أما الخطأ يحدث بوقوع النتيجة الاجرامية بسبب خطأ الفاعل سواء باهماله أو عدم انتباهه أو طيشاً أو رعونة أو عدم مراعاته للقوانين واللوائح والأنظمة والأوامر".

إذاً لقيام المسؤولية الجنائية بحق مرتكب جريمة الابتزاز الإلكتروني لا بد من توافر صورة العمد أو القصد الجنائي فيها، ويشترط لقيام ذلك العمد أو القصد عنصر العلم وعنصر الإرادة سنتطرق إليهما في فرعين مستقلين على النحو الآتي:

الفرع الأول: العلم

يقصد بعنصر العلم هو: "علم الجاني بنتيجة سلوكه الذي يرتكبه، والوقائع التي تتصل به والتي تعد من عناصر الجريمة"، وفيما يتعلق بجريمة الابتزاز الإلكتروني فإن العلم بموضوع الجريمة هنا يتمثل في علم المبتز بأن ما يقوم به من الحصول على صور فاضحة أو مستندات سرية لأحد الأشخاص وتهديده بهذه الصور والمستندات مقابل حصوله على مقابل مادي أو معنوي أو منفعة معينة هو جريمة يعاقب عليها القانون، ويشترط أن يكون الجاني المبتز عالم بماهية الفعل المجرم، ويعلم كذلك بأن فعله يلحق ضرراً بالمجني عليه⁽²⁾.

والجهل هو عكس العلم أي انتفاء العلم، وقد يقع مرتكب الفعل الجنائي في غلط بالوقائع مما يرفع عنه المسؤولية الجنائية أو يخففها، وهذا ما يسمى "بالجهل بالوقائع" ويعتبر عذراً، أما الجهل بالقانون فهو لا يعفي مرتكب الفعل الجنائي من المسؤولية الجنائية كاملة، مثاله قيام شخص بإرسال بريد الكتروني يحتوي على مستندات أو صور فاضحة لشخص آخر دون أن يكون على علم بأن هذه المستندات أو الصور سرية أو تسبب الحرج

(1) انظر: المادة (88) من قانون العقوبات رقم (3) الصادر سنة 1987 وتعديلاته.

(2) ذياب موسى البداينة، ورقة عمل علمية: الجرائم الإلكترونية، المفهوم والأسباب، الملتقى العلمي للجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، (عمان: كلية العلوم الاستراتيجية، 2014م)، ص:3.

لذلك الشخص، واستناداً على ما سبق فإنه يتضح لنا بأن الجهل بالوقائع يستوجب العذر ولا عذر للجهل بالقانون، والسبب في ذلك أن العلم بالقانون هو مفترض للكافة ولا يقبل الدفع بالجهل بالقانون أو الغلط في تفسيره.

الفرع الثاني: الإرادة

الإرادة هي: "الدافع الأساس للسلوك الإجرامي"، ولقيامها لا بد من توافر إرادة للسلوك وإرادة للنتيجة في نفس الوقت، كمن يعزم على ابتزاز فتاة بمعلومات سرية أو صور تشينها؛ فإرادة المبتز في هذه الحالة اتجهت نحو تحقيق نتيجة الحصول على المال⁽¹⁾، بمعنى أنه لقيام المسؤولية الجنائية في جريمة الابتزاز الإلكتروني يجب أن يتم إثبات أن إرادة الجاني اتجهت إلى القيام بهذا الفعل أو السلوك دون أن تقع إرادته في عيب من عيوب الإرادة، أي أن يكون المبتز مختاراً ومدركاً أنه يحصل على معلومات وصور سرية خاصة بالضحية، أما إذا تبين أن الفاعل كان مكرهاً على ذلك الفعل فلا يقوم القصد الجنائي في هذه الحالة، وفي ذات الوقت لا بد أن يتحقق القسم الثاني من الإرادة وهو إرادة النتيجة أي أن تتجه إرادة الجاني إلى تحقق النتيجة الإجرامية من فعله بالحصول على المقابل المادي أو المعنوي غير المشروع أو اللاأخلاقي.

وخلاصة القول لقيام المسؤولية الجنائية بحق الجاني في جريمة الابتزاز الإلكتروني لا بد من اتجاه إرادته إلى ارتكاب الفعل الإجرامي وإلى تحقق نتيجته كذلك، والعلة في ذلك أنه في حال انتفاء الإرادة (إرادة السلوك والنتيجة) تنعدم المسؤولية الجنائية.

ومن خلال اطلاعنا على النصوص التشريعية التي جرّمت الابتزاز الإلكتروني يتضح لنا بأن المشرع الإماراتي اشترط القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد توافر نية العمد لدى الجاني لارتكاب الفعل، مع علمه بأنه يرتكب فعلاً محظوراً قانوناً، على أن تنصرف إرادته إلى ارتكاب السلوك وتحقيق النتيجة.

المبحث الثالث: موقف المشرع الإماراتي في العقاب على الابتزاز الإلكتروني

تعد العقوبة من أهم الآثار التي تترتب على تجريم السلوك، لذلك جرّم المشرع الإماراتي كل فعل أو ترك مخالفاً لنصوصه التشريعية، وقرر عقوبة محددة مقابل ارتكاب هذا الفعل أو الامتناع عنه، وتعرّف العقوبة بأنها: "الجزاء الذي يُقرره القانون الجنائي لمصلحة المجتمع تنفيذاً لحكم قضائي على من تثبتت مسؤوليته عن الجريمة لمنع ارتكاب

(1) عبد الرحمن توفيق أحمد، شرح قانون العقوبات القسم العام، مرجع سابق، ص: 132.

الجريمة مرة أخرى من قبل المجرم نفسه أو غيره⁽¹⁾، والعقوبة كجزاء لا يتم توقيعها إلا بنص استناداً للقاعدة القانونية التي قررت أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، وذلك لاعتبار أن العقوبة في الأصل تنطوي على ألم يلحق بالجاني نتيجة مخالفته لفعل جرمه القانون أو أمر بإتيانه وامتنع عنه، متمثلة بحرمانه من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها بموجب القانون، كما أن العقوبة يتعين أن تكون مقابلاً لجريمة، فلا عقوبة ما لم ترتكب جريمة وتتوافر فيها جميع أركانها وتنشأ عنها المسؤولية الجنائية⁽²⁾، وتقسّم العقوبات الجزائية إلى عقوبات أصلية وعقوبات فرعية (العقوبات التبعية والعقوبات التكميلية)، وقد نص قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي على مجموعة من العقوبات لمواجهة جريمة الابتزاز الإلكتروني سُلّط الضوء عليها وذلك في أربعة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: العقوبات الأصلية

بالنظر إلى نص التجريم والعقاب الوارد في المادة (16) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات نجد أن المشرع الإماراتي نصّ على أنه: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسون ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ابتز أو هدد شخص آخر لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه وذلك باستخدام شبكة معلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات، وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات إذا كان التهديد بارتكاب جنائية أو بإسناد أمور خادشه للشرف أو الاعتبار".

من خلال النص المشار إليه يتضح لنا أن المشرع الإماراتي قد جعل العقوبة الأصلية لجريمة الابتزاز الإلكتروني هي الحبس والغرامة، وحدد الحبس في سقته الأعلى بسنتين، وكذلك حدد الغرامة في حدها الأدنى والأعلى خمسمائة ألف درهم، ولم يضع حداً أدنى للحبس تاركاً الأمر للقواعد العامة في القانون الجنائي، واستناداً إلى تلك القواعد العامة فإن الفقرة الثانية من المادة رقم (69) من القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987م بشأن إصدار قانون العقوبات الإماراتي حددت الحد الأدنى والأعلى لعقوبة الحبس ونصّت على أنه: "... ولا يجوز أن يقل الحد الأدنى للحبس عن شهر وأن لا يزيد حده الأقصى على ثلاث سنوات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك". كما أن للقاضي حرية الاختيار في أن يحكم بعقوبتي الحبس والغرامة معاً أو اختيار أحدهما حسبما يترأى في تقديره مدى جسامة الجريمة ومقدار الأضرار الناتجة عنها بالإضافة إلى خطورة الجاني الإجرامية.

(1) عبد الرحمن توفيق أحمد، مرجع سابق، ص: 179.

(2) منصور صالح السلمي، المسؤولية المدنية لانتهاك الخصوصية في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي، رسالة ماجستير، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، 2010م)، ص: 68.

كما وقد قرر المشرع الاماراتي في ذات النص عقوبة السجن لمرتكب جريمة الابتزاز الإلكتروني والتي تصل إلى عشر سنوات إذا كان التهديد بالابتزاز من أجل ارتكاب جريمة أو بإسناد أمور خادشه للشرف والاعتبار، إلا أنه لم يتبين من ذلك إن كانت عقوبة السجن منفردة أم يمكن جمعها مع الغرامة كما كان واضحاً في عقوبة الحبس.

ومن الملاحظ أن الغرامة كعقوبة أصلية لم ترد إطلاقاً في الجنايات وإن وردت فترد كعقوبة تكميلية وليست أصلية، وبهذا يكون المشرع الاماراتي قد وضع رادعاً قوياً حين يتصل التهديد بارتكاب جريمة، أو يكون التهديد له علاقة بإسناد أمور تمس الشرف والاعتبار⁽¹⁾.

ولجريمة الابتزاز الإلكتروني حالات تشدد فيها العقاب وحالات أخرى تُخفف منه، وذلك عند تحقق شروط معينة يراها المشرع، كما أن هناك حالات يُعفى فيها الجاني من العقوبة بسبب توافر ظروف قرر المشرع أن هناك مصلحة عليا في التقرير بإعفاء الجاني منها، وسنتناول الظروف المشددة والمخففة للعقاب في فرعين مستقلين على النحو الآتي:

الفرع الأول: الظروف المشددة للعقاب

استند المشرع الاماراتي إلى قاعدة التشديد في العقوبة بحق مرتكب جريمة الابتزاز الإلكتروني، وذلك عندما تتوافر أسباب التشديد التي تؤثر على حدود السلطة التقديرية للقاضي، فعلى الرغم من أن المشرع قد وضع الحد الأقصى للعقوبة كنوع من التشديد إلا أنه في بعض الحالات قد تتوافر ظروف خاصة في الجريمة تقتضي مزيداً من الشدة⁽²⁾.

وتطبيقاً على ذلك فإن المشرع الإماراتي في الفقرة الثانية من المادة (16) المجرّمة للابتزاز الإلكتروني قد قرر المزيد من التشديد في عقوبة تلك الجريمة لتصل إلى السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات إذا كان التهديد بارتكاب جريمة أو بإسناد أمور خادشه للشرف والاعتبار، وبهذا يكون المشرع قد خرج عن القواعد العامة بتقريره الظروف المشددة في نصوص خاصة قد غلّظت من عقوبة جريمة الابتزاز الإلكتروني، حيث ارتفع مقدار العقوبة فيها مما أثر ذلك على نوعها فلم تعد جنحة كما كانت في أصلها المقرر، وإنما تم استبدالها بعقوبة أخرى من نوع أشد، وعليه فإن العقوبة تتحول من جنحة إلى جريمة عندما يكون فعل الابتزاز الإلكتروني مبني على تهديد الجاني لضحيته بارتكاب جريمة أو بإسناد أمور خادشه للشرف والاعتبار. وبرأينا فإن المشرع الإماراتي قد أحسن في تطبيق مبدأ التشديد في هذه الحالة.

(1) انظر: المادة (71) من قانون العقوبات رقم (3) الصادر سنة 1987م وتعديلاته.

(2) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات – القسم العام- النظرية العامة للجريمة والنظرية العامة للعقوبة والتدبير الاحترازي، (الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2017م) ط: 8، ص: 928.

الفرع الثاني: الظروف المخففة للعقاب

الظروف المخففة للعقاب هي تلك الظروف والأسباب التي تتصل بالجريمة أو المجرم يجب فيها القاضي -أو يجوز له- أن يحكم بعقوبة أخف في نوعها من العقوبة المقررة لتلك الجريمة والمنصوص عليها في القانون، أو أدنى في مقدارها من الحد الأدنى الذي يُقرره القانون. إن أسباب التخفيف التي يُقررها المشرع هي بهدف تحقيق مبدأ التناسب بين المخالفة المرتكبة والعقوبة الموقعة على المجرم، فهي تمكن القاضي من استعمال سلطته التقديرية، حتى وإن كانت الوسيلة إلى ذلك هي تخطي حدود هذه السلطة⁽¹⁾. ولأسباب التخفيف نوعان هما: الأعدار القانونية والظروف التقديرية المخففة، والفرق بينهما أنه في حالة توافر العذر القانوني يجب على القاضي أن يحكم بالتخفيف من العقوبة، أما في حال توافر الظرف التقديري المخفف فللقاضي مطلق الحرية في أن يأخذ بذلك الظرف لتخفيف العقوبة أم لا يأخذ به أي أن التخفيف هنا جوازي وليس إلزامي⁽²⁾.

والأعدار القانونية قد تكون معفية من العقاب في حالات مُحددة حصراً بموجب القانون على سبيل الاستثناء، فهي لا تمس الصفة الإجرامية للفعل ولا مسؤولية الجاني وإنما يقتصر أثرها على الجاني الذي تتوافر فيه أسباب معينة حالت تلك الأسباب دون توقيع العقوبة عليه، مثاله حادثة سن المجرم، وفي هذه الحالة لا يُسأل المبتز جنائياً عن جريمة الابتزاز التي ارتكبها ويُعفى من العقوبة أو التدبير فيما عدا المصادرة⁽³⁾. وقد تكون الأعدار القانونية مخففة من العقاب في حالات ينص عليها المشرع على سبيل الحصر ويلتزم بتطبيقها القاضي كذلك دون أن تكون له حرية الاختيار فيها أو تجاهلها عند وجودها، وبالتالي ينزل فيها بالعقوبة المقررة للجريمة. ويترتب على العذر في هذه الحالة تخفيف العقوبة وجوباً، مثاله إذا وقعت الجريمة من شخص تحت تأثير حالة جنون أو عاهة في العقل أو مرض نفسي أفقده القدرة على التحكم في تصرفاته، فتُعتبر تلك الحالات هي ظروف مخففة للعقاب حيث يتم إبداع الجاني في مصحة علاجية بدلاً من فرض عقوبة عليه وذلك بقرار من المحكمة المختصة⁽⁴⁾.

أما بالنسبة إلى الظروف التقديرية المخففة فلم يُحددها المشرع حصراً، وإنما أعطى

(1) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات - القسم العام- النظرية العامة للجريمة والنظرية العامة للعقوبة والتدبير الاحترازي، مرجع سابق، ص: 912.

(2) د. حسن محمد ربيع، شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، (دبي: كلية شرطة دبي، 1413هـ / 1993م)، ج2، ص: 167.

(3) انظر: المواد (95) و (96) من قانون العقوبات رقم (3) الصادر سنة 1987 وتعديلاته.

(4) انظر: المواد رقم (133)+(134)+(135) من قانون العقوبات رقم (3) الصادر سنة 1987م وتعديلاته.

القاضي بموجب نص تشريعي صلاحية استخلاصها وتقديرها تبعاً لظروف الجريمة أو الجاني، وهنا يستخدم القاضي سلطته التقديرية الجوازية في أمر التخفيف دون أن يتجاوز الحدود التي قررها المشرع لذلك التخفيف، فقد ينزل بالعقوبة الأصلية عن حدها الأدنى المقرر في القانون، أو أن يستعاض عنها بعقوبة أخرى أخف من العقوبة الأصلية، وهذا النوع من التخفيف يقتصر على الجنايات والجنح فقط دون المخالفات، لأن الأخيرة هي عقوبة في غاية التخفيف لا يتصور أن يتم تخفيفها أكثر من ذلك.

ونستنتج من ذلك أن حالات الإعفاء أو التخفيف من العقوبة هو بمثابة استثناء على الأصل العام، ذلك أن الأصل هو خضوع الجاني للعقاب المقرر قانوناً لجريمته متى ثبت ارتكابه لها، وبالرجوع إلى المرسوم بقانون اتحادي بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات يتضح لنا أن المشرع الإماراتي لم يأتي بنص خاص يتعلق بإعمال الأسباب المخففة من العقاب سواء كانت أعمار قانونية أم ظروف تقديرية مخففة لجريمة الابتزاز الإلكتروني، مما يدل ذلك على أن المشرع قد اكتفى بتطبيق القواعد العامة الواردة في قانون العقوبات الاتحادي دون أن يقيّد تطبيقها بنصوص خاصة.

وفي هذا الخصوص فقد نظرت محاكم دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من قضايا الابتزاز الإلكتروني، ومنها قضية متهم استخدم الشبكة المعلوماتية ووسيلة من وسائل تقنية المعلومات (برنامج الواتساب) في ابتزاز وتهديد المجني عليه بإسناد أمور خادشة للشرف والاعتبار (نشر صور المجني عليه عارياً) لحمله على القيام بتسليمه خاتم ألماس ومبلغ 5000 دولار، وهو الأمر الذي تعيّن على المحكمة معاقبته استناداً إلى نص المواد (2/16، 41) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيث أن المحكمة رأت من ظروف الجريمة ما يستدعي أخذ المتهم بقسط من الرأفة والنزول بالعقوبة إلى الحد الوارد في المادة (98/ج) من قانون العقوبات الاتحادي وتعديلاته والتي تنص على أنه: "ج- إذا كانت العقوبة المقررة للجناية هي السجن المؤقت جاز إنزالها إلى الحبس الذي لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر"، وعليه فقد حكمت المحكمة الابتدائية في هذه القضية بمعاينة المتهم بالحبس لمدة سنة وأمرت بإبعاده عن الدولة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: العقوبات الفرعية

تُقسّم العقوبات الفرعية إلى عقوبات تبعية وعقوبات تكميلية، وهي عقوبات تنفرع عن العقوبة الأصلية، كما أن هناك تدابير جنائية قد تحكم بها المحكمة علاوة عن تلك العقوبات، وسنلقي الضوء على تلك العقوبات والتدابير في ثلاثة فروع كالتالي:

(1) القضية رقم 49349/2014 الصادرة عن المحكمة الابتدائية بمحاكم دبي - الإمارات العربية المتحدة.

الفرع الأول: العقوبات التبعية

العقوبات التبعية هي العقوبات التي تلحق بعقوبة أصلية وجوباً بقوة القانون، وتلتزم السلطة المختصة بتنفيذ تلك العقوبة دون حاجة إلى حكم يصدر بها من القاضي، وقد بيّنت المادة رقم (73) من القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987م بشأن إصدار قانون العقوبات الإماراتي العقوبات التبعية في قولها أن "العقوبات التبعية هي:

1. الحرمان من بعض الحقوق والمزايا.

2. مراقبة الشرطة.

وتلحق هذه العقوبات المحكوم عليه بقوة القانون دون حاجة إلى النص في الحكم وذلك على النحو المبين في هذا الفرع" (الفرع الأول من الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الأول من قانون العقوبات الاتحادي)⁽¹⁾.

وبالرجوع إلى المرسوم بقانون اتحادي في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات نجد أن المشرع الإماراتي لم ينص على العقوبات التبعية، مما يُبرر لنا وجوب الأعمال بالقواعد العامة في هذا الشأن، وبرجعنا إلى قانون العقوبات الإماراتي رقم (3) الصادر سنة 1987م وتعديلاته يتضح لنا أن المشرع في المادة (75) من القانون نصّ على أنه: "الحكم بالسجن المؤبد أو المؤقت يستتبع بقوة القانون من وقت صدوره حرمان المحكوم عليه من كل الحقوق والمزايا الآتية:

1. أن يكون ناخباً أو عضواً في المجالس التشريعية أو الاستشارية.

2. أن يكون عضواً في المجالس البلدية أو في مجالس إدارة الهيئات أو المؤسسات العامة أو الجمعيات أو المؤسسات ذات النفع العام أو شركات المساهمة أو مديراً لها.

3. أن يكون وصياً أو قيمياً أو وكيلاً.

4. أن يحمل أو سمة وطنية أو أجنبية.

5. أن يحمل السلاح.

ولا يجوز أن تزيد مدة الحرمان على ثلاث سنوات من تاريخ الانتهاء من تنفيذ العقوبة"، وتطبيقاً لأحكام هذه المادة فإن الجاني في جريمة الابتزاز الإلكتروني إن حُكم

(1) د. حسن محمد ربيع، شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص:40.

عليه بالسجن في جناية وهو الظرف المشدد للعقوبة، فهذه العقوبة الأصلية تتبعها حرمانه من كافة الحقوق والمزايا المحددة في نص المادة (75) من قانون العقوبات الإماراتي.

الفرع الثاني: العقوبات التكميلية

العقوبات التكميلية هي: "العقوبات التي تُصيب الجاني بناءً على الحكم بالعقوبة الأصلية بشرط أن يحكم القاضي بالعقوبة الأصلية" (1)، وهي تختلف عن العقوبة التبعية التي تصيب الجاني بناءً على الحكم بالعقوبة الأصلية دون الحاجة إلى إصدار حكم تبعية فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالعقوبة الأصلية (2)، وهذا النوع من العقوبات قد تكون وجوبية يلتزم القاضي بالنطق بها صراحة في حكمه المتضمن العقوبة الأصلية والإجاز الطعن على الحكم كالمصادر، وقد تكون جوازية للقاضي سلطة تقديرية بالنطق بها في حكمه من عدمه، وهنا يكون قد اكتفى بالنطق بالعقوبة الأصلية.

وبالإطلاع على المرسوم بقانون اتحادي بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات تبين أن المشرع في المواد رقم (41) و (43) قرر العقوبة التكميلية لجريمة الابتزاز الإلكتروني والتمثلة في المصادرة، مخاطباً بها القاضي الذي يتعين عليه أن يلتزم بالنطق بها في حكمه إلى جانب العقوبة الأصلية، وتكييفنا القانوني للمصادرة بأنها عقوبة وليست تدبير وقائي مبرره أن محل المصادرة في هذه الجريمة هي أشياء لا يعتبرها القانون بمجرد حيازتها أنها جريمة، بالإضافة إلى أن المشرع الإماراتي في الوقت نفسه قد راعى عند إقراره لتلك العقوبة التكميلية حقوق الغير حسني النية (الشخص الأجنبي عن الجريمة) عندما يكون لهذا الشخص حق عيني على الأشياء محل المصادرة كحق الملكية أو حق الرهن وغيرها من الحقوق العينية الأخرى، ومن المؤكد أن مراعاة حقوق الغير هنا لا تعني عدم جواز المصادرة مطلقاً، وإنما تنتقل ملكية الشيء محل المصادرة إلى الدولة محملة بحقوق هؤلاء الغير (3).

(1) عبد القادر عودة، الأحكام العامة للتشريع الجنائي الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص: 633.

(2) ص: 641.

(3) نصت المادة (41) على: "مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسني النية يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة أو البرامج أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو الأموال المتحصلة منها أو بمحو المعلومات أو البيانات أو إعدامها كما يحكم بإغلاق المحل أو الموقع الذي يرتكب فيه أي من هذه الجرائم وذلك إما اغلاقاً كلياً أو للمدة التي تقدرها المحكمة"، ونصت المادة (43) على: "مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون يجوز للمحكمة أن تأمر بوضع المحكوم عليه تحت الإشراف أو المراقبة أو حرمانه من استخدام أي شبكة معلوماتية، أو نظام المعلومات الإلكتروني، أو أي وسيلة تقنية معلومات أخرى، أو وضعه في مأوى علاجي أو مركز تأهيل للمدة التي تراها المحكمة مناسبة".

وتطبيقاً على ذلك فقد نظرت إحدى محاكم الدولة في قضية متهم من خلال:

- أولاً: ابتز وهدد المجني عليها عن طريق الشبكة المعلوماتية بإسناد أمور خادشة للشرف والاعتبار لحملها على إرسال مبالغ مالية له بأن قام بنشر صورتها وزوجها وأبنائها في برنامج الفيس بوك وطلب منها إرسال مبلغ 000.02 يورو له حتى يتوقف عن النشر.
- ثانياً: استخدم إحدى وسائل تقنية المعلومات في الاعتداء على خصوصية المجني عليها في غير الأحوال المصرح بها قانوناً بأن قام بنشر الصور المذكورة على الموقع المذكور بقصد التشهير والإساءة إليها.
- ثالثاً: استغل خدمات الاتصالات في الإساءة والإزعاج وإيذاء مشاعر المجني عليها ولغرض غير مشروع.

وهو الأمر الذي تعيّن على المحكمة معاقبته استناداً إلى نص المواد (16، 3-21/2، 41، 42) من المرسوم بقانون اتحادي في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وبالمادة رقم (2/72) من القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2003 في شأن تنظيم قطاع الاتصالات.

ولما كانت الجرائم المسندة إلى المتهم قد وقعت لغرض واحد وارتبطت ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة، فإن المحكمة تعتبرها جريمة واحدة وتقضي بعقوبة الجريمة الأولى باعتبارها الأشد، وذلك عملاً بالمادة رقم (88) من قانون العقوبات الاتحادي المعدل، ورأت المحكمة من ظروف الجريمة والمتهم ما يستدعي استعمال الرأفة معه، والنزول بالعقوبة إلى الحد الوارد في المادة (98/ج) من قانون العقوبات المذكور والتي تنص على أنه: "ج- إذا كانت العقوبة المقررة للجناية هي السجن المؤقت جاز إنزالها إلى الحبس الذي لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر"، وعليه فقد حكمت المحكمة الابتدائية بمعاقبة المتهم بالحبس مدة ستة أشهر وبمصادرة الهاتفين من نوع سامسونج وبطاقة الذاكرة وأمرت بإبعاده عن الدولة⁽¹⁾.

الفرع الثالث: التدابير الجنائية

التدابير الجنائية تحمل في طبيعتها بلسماً علاجياً تقوم بدورها إلى جانب العقوبة، بحيث أصبح الاعتقاد راسخاً لدى فلاسفة وفقهاء علم العقاب بأن العقوبة وحدها تعد وسيلة ناجحة في حماية المجتمع والحد من الجرائم، ولكن هذا الاعتقاد أظهر إخفاقه في معالجة الظاهرة الإجرامية، مما دفع المشرع إلى إيجاد بدائل وحلول لا تقوم بإيلام الجاني كما هو الحال

(1) القضية رقم 87635/2017 الصادرة عن المحكمة الابتدائية بمحاكم دبي - الإمارات العربية المتحدة.

في العقوبة، وإنما إلى إيجاد صور أخرى من الجزاء تهدف إلى معالجة المجرم للحد من الجريمة⁽¹⁾.

وعليه فقد قرر المشرع الإماراتي مجموعة من التدابير الجنائية المقيدة والسالبة للحرية بجانب العقوبة المتمثلة منها: حرمان المحكوم عليه من استخدام أي شبكة معلوماتية أو نظام المعلومات الإلكتروني أو أي وسيلة تقنية معلومات أخرى، وإغلاق المحل أو الموقع الذي ارتكبت فيه الجريمة، وبهذا لم يُحدد المشرع مدد معينة للقاضي ليحكم بها، بل ترك تحديدها بالرجوع إلى القواعد العامة في قانون العقوبات الإماراتي السالف الذكر.

كما أنه أجاز كذلك وضع المحكوم عليه تحت الإشراف والمراقبة كنوع من التدابير الجنائية المقيدة للحرية، والمراقبة هنا لا يمكن من وجهة نظرنا تكييفها كعقوبة تبعية لسببين: أحدهما أن المراقبة لتكون عقوبة تبعية يجب أن تُلحق بالمحكوم عليه بقوة القانون دون حاجة إلى النص عليها في الحكم، والثانية استناداً إلى حكم المادة رقم (79) من قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي⁽²⁾، فالمراقبة كعقوبة تبعية يُحكم بها عندما يكون المتهم قد حكم عليه بعقوبة أصلية (السجن المؤبد والسجن المؤقت) في جرائم مُحددة على سبيل الحصر، وبالتالي تُكَيّف المراقبة من الناحية القانونية على أنها تدبير من التدابير الجنائية التي تحكم بها المحكمة.

المطلب الثالث: عقوبة الشروع والمشاركة الإجرامية

في هذا المطلب سنُبين عقوبة كل من الشروع والمشاركة الإجرامية في جريمة الابتزاز الإلكتروني وذلك في فرعين مستقلين على النحو الآتي:

الفرع الأول: الشروع

يُقصد بالشروع كما ذكرنا سالفاً البدء بالتنفيذ في الجريمة التي يعقد الجاني العزم على ارتكابها، ولكنه لا يصل إلى النتيجة التي يريد تحقيقها، ويُشترط في الشروع شرطين: الأول، البدء في التنفيذ، أي ارتكاب فعل في حد ذاته يُعد جزءاً من الأجزاء المكونة للركن

(1) دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني: التدابير الجنائية universitylifestyle.net / تاريخ الزيارة: 05/01/2021م.

(2) نصت الفقرة الأولى من المادة (79) من القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987م بشأن إصدار قانون العقوبات الإماراتي على أنه: "من حكم عليه بالسجن المؤبد أو المؤقت في جريمة ماسة بأمن الدولة الخارجي أو الداخلي أو في جريمة تزيف نقود أو تزويرها أو تقليدها أو تزوير طوابع أو مستندات مالية حكومية أو محررات رسمية أو في جريمة رشوة أو اختلاس أو سرقة أو قتل عمد، يوضع بحكم القانون بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة الشرطة وفقاً للقواعد التي يحددها وزير الداخلية مدة مساوية لمدة العقوبة على أن لا تزيد على خمس سنوات".

المادي للجريمة أو يؤدي إليه مباشرة، ولا يُعد شروعاً في الجريمة بمجرد العزم على ارتكابها أو التفكير فيها ولا حتى الأعمال التحضيرية لها طالما كان التحضير لا يشكّل جريمة بنفسه، والشرط الثاني، هو عدم إتمام الجريمة لأسباب خارجة عن إرادة الجاني⁽¹⁾، مثاله قيام المبتز بتهديد ضحيته وذلك بعد اختراق هاتفه وإفادته بحصوله على صور فاضحة له، إلا أنه وأثناء تهديده تعطلّ هاتفه الذي كان سيرسل ابتزازه من خلاله، فهنا الجريمة وقفت لسبب خارج عن إرادة الجاني، فنُصّبح الجريمة ناقصة لعدم اكتمال النتيجة الإجرامية.

وينقسم الشروع إلى قسمين: الشروع التام، ويُقصد به قيام الجاني بارتكاب فعله الإجرامي كاملاً ولكن النتيجة الإجرامية لم تتحقق، مثاله قيام شخص بتهديد شخص آخر بنشر مقاطع مصورة له تشينه مقابل حصوله على مبالغ مالية، وقبل أن تتحقق النتيجة الإجرامية قبض عليه⁽²⁾، أما الشروع الناقص يُقصد به أن النشاط الإجرامي الذي يقوم به الجاني لم يتم بشكل كامل، مثاله القبض على المبتز بعد حصوله على مستندات سرية للمجني عليه وقبل أن يقوم بتنفيذ تهديده وابتزازه⁽³⁾ أي أنه فقط كانت عنده نية الابتزاز ولم تُنفذ تلك الجريمة بالفعل.

وبعد دراستنا وإطلاعنا على النصوص التشريعية الإماراتية المتعلقة بالشروع والواردة في المرسوم بقانون في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، اتّضح لنا بأن المشرع قد سار في فلك القواعد الخاصة حينما قرر معاقبة الجاني على شروعه في ارتكاب الجرائم الجنحية (جريمة الابتزاز الإلكتروني) وجعلها نصف العقوبة المقررة للجريمة التامة، وهذه الصلاحية استمدّها المشرع من القواعد العامة الواردة في قانون العقوبات الاتحادي الذي لم يُحدد أنواع الجرائم الجنحية التي يُعاقب على الشروع فيها وكذلك مدة العقوبة تاركاً تحديدها للنصوص الخاصة⁽⁴⁾، فالجنايات برأينا هي جرائم جسيمة الأصل فيها أن يُعاقب على الشروع فيها لذلك جرّم المشرع الشروع فيها وحدد لها عقوبة، أما بالنسبة إلى الجناح فخطورتها تعتبر أقلّ جسامة فهي غير جديرة بالعقاب إلا إذا كان المشرع يرى عكس هذا الأمر فإنه ينص على تجريم الشروع فيها بنصوص خاصة، وهذا ما ذهب إليه المشرع في المرسوم بقانون بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، تاركاً تطبيق القواعد العامة للشروع في الجنايات.

(1) انظر: المادة رقم (34) من القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1978م بشأن إصدار قانون العقوبات وتعديلاته.

(2) عبد الرحمن توفيق أحمد، شرح قانون العقوبات القسم العام، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

(3) ص: 153.

(4) انظر: المادة رقم (36) + (37) من قانون العقوبات رقم (3) الصادر سنة لسنة 1987 وتعديلاته.

الفرع الثاني: المشاركة الإجرامية

قد يكون الاشتراك مباشراً أو بالتسبب، ويعني الاشتراك المباشر أن كل من يُباشِر ارتكاب الركن المادي للجريمة سواء كان شخصاً واحداً أم عدة أشخاص؛ يُعاقب كل منهم عقوبة الفاعل الأصلي، ويُعد كل منهم مباشراً للجريمة، وقد قرر المشرع الإماراتي في الفصل الثالث من الباب الثالث من قانون العقوبات الاتحادي قاعدة المشاركة الإجرامية⁽¹⁾.

أما بالنسبة إلى الاشتراك بالتسبب، فهو نشاط يرتبط بالفعل الإجرامي والنتيجة برابطة سببية دون أن يتضمن تنفيذاً للجريمة أو قياماً بدور رئيسي في ارتكابها، أي أن تكون مساهمة الشريك بفعل من الأفعال "الممهدة أو المسهلة للفاعل" في تنفيذ جريمته دون أن يكون هذا الفعل داخلياً في نطاق الركن المادي للجريمة، والمشارك التبعي هو من يقوم بنشاط ثانوي في تنفيذ الجريمة وبذلك فلا يعتبر نشاطه رئيساً، ذلك أنه لا يقوم بدور رئيسي في الجريمة ويرتبط نشاطه بنشاط المساهم الأصلي ويستمد منه صفته الإجرامية⁽²⁾، وقد بيّنت المادة رقم (45) من قانون العقوبات الاتحادي صور الاشتراك الغير مباشر أو بالتسبب المتمثل في التحريض، الاتفاق، والمساعدة⁽³⁾.

وفيما يتعلق بجريمة الابتزاز الإلكتروني محل هذه الدراسة، فإنه وبالرجوع إلى المرسوم بقانون بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي نجد أن المشرع الإماراتي لم ينص صراحة في المادة رقم (16) على عقاب الشريك، كما أنه لم يفرّد نصاً خاصاً للعقاب على المشاركة الجنائية لجريمة الابتزاز الإلكتروني، وعليه فإن القضاء في هذه الحالة يلجأ إلى تطبيق القواعد العامة في المشاركة الجنائية، باعتبار الشريك المتسبب مساهماً في الجريمة ومستحقاً للعقاب مثله، والقانون قد ساوى بين عقوبة الفاعل الأصلي وعقوبة الشريك بالتسبب، وهذه المساواة من وجهة نظرنا هي مساواة تشريعية حيث يُطبق نص تشريعي واحد على كل من الفاعل الأصلي والثانوي ويخضعون لذات النص المتعلق بالجريمة التي اقترفوها والعقوبة المقررة لها⁽⁴⁾.

(1) انظر: المواد رقم (44 إلى 52) من قانون العقوبات رقم (3) الصادر سنة 1987 وتعديلاته.

(2) د. عمر عبدالمجيد مصباح، شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، (مصر: دار الكتب القانونية، 2015م)، ص: 259+258.

(3) نصّت المادة (45) من القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 بشأن إصدار قانون العقوبات الإماراتي على أنه: "يعد شريكاً بالتسبب في الجريمة: أولاً: من حرض على ارتكابها فوقعت بناء على هذا التحريض، ثانياً: من اتفق مع غيره على ارتكابها فوقعت بناء على هذا الاتفاق، ثالثاً: من أعطى الفاعل سلاحاً أو آلات أو أي شيء آخر استعمله في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعد الفاعل عمداً بأي طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكاب الجريمة، وتتوفر مسئولية الشريك سواء أكان اتصاله بالفاعل مباشرة أم بالواسطة.

(4) انظر: حكم المحكمة الاتحادية العليا - دولة الإمارات العربية المتحدة - الأحكام الجزائية - الطعن رقم 61 لسنة

الخاتمة:

اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن المشرع الإماراتي قد أفرد قواعد خاصة في تجريم الابتزاز الإلكتروني قيّد فيها الأحكام العامة، وقد أسفرت الدراسة على جملة من النتائج نعرضها على النحو الآتي:

1. جريمة الابتزاز الإلكتروني صورة من صور الجريمة الإلكترونية حيث تتم باستخدام شبكات المعلومات أو الأجهزة الحديثة وتطبيقاته.
2. جريمة الابتزاز جريمة مُعاقب عليها في القانون الإماراتي استناداً إلى نص المادة السادسة عشر من المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012م بشأن جرائم تقنية المعلومات.
3. شدد المشرع الإماراتي عقوبة الابتزاز الإلكتروني لتصل إلى السجن مدة عشر سنوات والغرامة إذا ارتبط الابتزاز بارتكاب جنائية.
4. الابتزاز الإلكتروني أضحى من الجرائم السهلة إذ يعتمد على أساليب وطرق ووسائل الكترونية تكنولوجية متطورة متاحة للكافة وواسعة الانتشار، بخلاف الابتزاز التقليدي الذي يُرتكب بوسائل وطرق مادية تقليدية جعلت منه أسلوباً غير مجدٍ للمبتزين.

واستناداً إلى تلك النتائج فإننا نوصي بالآتي:

1. إعادة نظر المشرع الإماراتي في عقوبة الابتزاز الإلكتروني من خلال تشديد عقوبة الغرامة فيها ورفع مقدارها الأعلى، بهدف تحقيق الردع الخاص في نفس الجاني والردع العام لمن تسول له نفسه في ارتكاب تلك الجريمة.
2. ضرورة مواكبة التطورات التقنية التكنولوجية لسهولة التوصل إلى آليات التعامل مع جرائم الابتزاز الإلكتروني ومواجهتها، وذلك من خلال تحديث التشريعات التي تُعاقب على الجرائم الإلكترونية لاسيما جريمة الابتزاز.
3. العمل على خص قضاة النيابة والقضاء بصفة عامة بدورات تكوينية تساعدهم على استيعاب الجرائم الإلكترونية بما فيها جريمة الابتزاز بهدف تأهيلهم وتطوير مهاراتهم وكفاءاتهم.

4. إنشاء قاعدة بيانات أمنية بأسماء وبيانات المبتزين الذين يتم القبض عليهم في جرائم الابتزاز الإلكتروني، لتكون متاحة على جميع المنافذ في الدولة لمنع هؤلاء المبتزين من العودة مرة أخرى إلى البلاد بعد إبعادهم.

5. تكثيف التوعية والتثقيف المستمر لأفراد المجتمع حول مخاطر جريمة الابتزاز الإلكتروني للوقاية منها، من خلال التعرف على الأدوات التي يستخدمها المبتز للسيطرة على ضحيته، ذلك أن هذه الأدوات تتطور وتتجدد بشكل كبير.

قائمة المصادر والمراجع:

- إحصائيات إعلام إلكتروني، متوفرة على الموقع: <http://www.internetworldstats.com/stats5.htm>
- أحمد، عبد الرحمن توفيق (2011). شرح قانون العقوبات القسم العام. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- أمين، طعباش (2015). الحماية الجنائية للمعاملات الإلكترونية. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- جعفر، علي محمد (2000). قانون العقوبات والجرائم. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- حسني، محمود نجيب (2017). شرح قانون العقوبات-القسم العام-النظرية العامة للجريمة والنظرية العامة للعقوبة والتدبير الاحترازي (ط8). دار المطبوعات الجامعية.
- ربيع، حسن محمد (1993). شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة (ج2). كلية شرطة دبي.
- الرواشدة، مصطفى خالد (2020). جريمة الابتزاز الإلكتروني في القانون الأردني. مركز الكتب الأكاديمي.
- عبد العزيز، داليا (2018). المسؤولية الجنائية عن جريمة الابتزاز الإلكتروني في النظام السعودي دراسة مقارنة. مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، (25). <https://doi.org/10.33685/1545-000-025-002>
- عودة، عبد القادر (د.ت.). الأحكام العامة للتشريع الجنائي الإسلامي. دار الكتاب العربي.
- قلعة، محمد واس جي (1997). معجم لغة الفقهاء (ط2). دار الفنايس للطباعة والنشر والتوزيع.
- لطي، خالد حسن (2019). جرائم الإنترنت بين القرصنة الإلكترونية وجرائم الابتزاز الإلكتروني-دراسة مقارنة-. دار الفكر الجامعي.
- مصباح، عمر عبد المجيد (2015). شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة. دار الكتب القانونية.
- البدائية، ذياب موسى (2014). ورقة عمل علمية: الجرائم الإلكترونية، المفهوم والأسباب، الملتقى العلمي للجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، كلية العلوم الاستراتيجية، عمان.
- بيومي، عمرو (د.ت.). الابتزاز الإلكتروني ضحايا نزوات عاطفية في مواجهة قرصنة فضائح، منشور على الموقع. <https://www.1433134-15-12-emaratalyouth.com/local-section/accidents/2020>
- دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني: التدابير الجنائية universitylifestyle.net
- السملي، منصور صالح (2010). المسؤولية المدنية لانتهاك الخصوصية في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي [رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية].
- عبد المجيد، نبيه طارق (2018). الأمن الإلكتروني ضرورة ملحة لأمن المجتمعات. المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، (11)6.
- العتيبي، سليمان بن غازي (2016). دور البحث الجنائي في الكشف على الجرائم المعلوماتية [أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية].
- القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987م بشأن إصدار قانون العقوبات الإماراتي وتعديلاته.

القضية رقم 2014/49349، المحكمة الابتدائية، محاكم دبي.

القضية رقم 2017/87635، المحكمة الابتدائية، محاكم دبي.

القضية رقم 2020/7737، المحكمة الابتدائية، محاكم دبي.

محسن، سيناء عبد الله (2015). المواجهة التشريعية للجرائم المتصلة بالكمبيوتر في ضوء التشريعات الدولية والوطنية، أعمال الندوة الإقليمية حول: الجرائم المتصلة بالإنترنت، المملكة المغربية؛ إصدارات برنامج الأمم المتحدة لتعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية.

المرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2012م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات وتعديلاته.

المطيري، طارق عبد الرازق (د.ت.). الأحكام الخاصة بجريمة الابتزاز المقررة في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي [رسالة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية].

ابن منظور(د.ت.). لسان العرب. دار إحياء التراث العربي.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

'ihṣā'īātu 'ilāmi 'ilikurwniyyi mutawāfiratan 'alā almawqī'ī [http:// www. internetworldstats. com / stats5. htm](http://www.internetworldstats.com/stats5.htm)

'aḥamdun 'abda al-Raḥmāni tawfiqa (2011). sharaḥa qānūnu al'uqūbāti alqisma al'amma dāru al-tthaqāfati lil-nnashra wa-al-ttawzī'a

'amynun ṭ'bāsh (2015). alḥimāyata aljinā'iyata lil-mu'āmalāti al'ilikurwniyyati dāru alwafā'i lidunyā al-tṭibā'ati wa-al-nnashri

ja'farun 'uliya muḥammadu (2000). qānūna al'uqūbāti wa-al-jarā'imi almu'uassasatu aljāmi'iyatu lil-ddirāsati wa-al-nnashri wa-al-ttawzī'ī

ḥusniyyun maḥmūda najība (2017). sharaḥa qānūnu al'uqūbāti- alqisma al'amma- al-nnazarīyyata al'āmmata lil-jarīmata wa-al-nnazarīyyata al'āmmata lil-'uqūbata wa-al-ttadbīra alihṭrāziyya ṭ dāra almaṭbū'āti aljāmi'iyati

rabi'un ḥusna muḥammada (1993). sharaḥa qānūnu al'uqūbāti alittihādiyya lidawlata al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati j kulliyata shurṭati dubbīyyi

al-rrawāshidatu muṣṭafā khālida (2020). jarīmata alibtizāzi al'ilikurwniyyi fi alqānūni al'urduniyyi markazu alkutubi al'akādīmiyya

'abdu al'azīzi dālyā (2018). almas'ūliyyata aljinā'iyata 'an jarīmati alibtizāzi al'ilikurwniyyi fi al-nnizāmi al-ssu'ūdiyyi dirāsata muqāranatin majallatu jīli al'abḥāthi alqānūniyyati almu'miqati (25). [https:// doi. org / 10. 33685 / 1545- 000- 025- 002](https://doi.org/10.33685/1545-000-025-002)

'awdatun 'abda alqādiri d t). al'aḥkāmu al'āmmatu lil-ttashrī'a aljinā'iyā al'islāmiyya dāru alkitābi al'arabiyyi

qal'atun muḥammadun wāsi ji (1997). mu'jama lughati alfuqahā'i ṭ dāra al-nfā'is lil-tṭibā'ata wa-al-nnashra wa-al-ttawzī'a

- luṭfiyyun khālida ḥusni 2019). jarā'ima al-'intrnt bayna alqarṣanati al'ilikturwniyyati wajarā'imi alibtizāzi al'ilikturwniyyi- dirāsata muqārana#- dāra alfikri aljāmi'iyyi
- mṣbh 'umara 'abdi almajīdi 2015). sharaḥa qānūnu al'uqūbāti alittiḥādiyya lidawlata al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati dāru alkutubi alqānūniyyati
- al-bdāynh dhiāba mūsā 2014). waraqata 'amali 'ilmiyyati aljarā'imu al'ilikturwniyyatu almafhūma wa-al-'āsbāba almultaqā al'ilmiyya aljarā'ima almustaḥdathata fi ḥalla almutaghayyirātu wa-al-ttaḥawwulātu al'iqlimiyyatu wa-al-ddawliyyatu kulliyata al'ulūmi al-astriyyah 'ammāna biyawmiyyin 'umrū d t). alibtizāzu al'ilikturwniyyu ḥaḥāyā nazwātin 'āṭifiyyatin fi mūjahati qarāṣinati faḍā'iḥi manshūrun 'alā almawqī'i [https:// www. emaratalyom. com / local-section / accidents / 2020- 12- 15- 1. 1433134.](https://www.emaratalyom.com/local-section/accidents/2020-12-15-1433134)
- dirāsatu manshūrata 'alā almawqī'i al'ilikturwniyyi al-ttadābiru al-jnā'ih net/
- al-ssullamiyyu manṣūra ṣāliḥa 2010). almas'ūliyyata almadaniyyata lintihāka alkhuṣūṣiyyati fi niḥāmi mukāfaḥati jarā'imi alma'lūmātiyyati al-ssu'ūdiyyi risālata mājistīrin jāmi'ata nāyifi al'arabiyyati lil-'ulūma al'amniyyata
- 'abdu almajīdi nabiyahu ṭāriq 2018). al'amna al'ilikturwniyya ḥarūrata milḥatin li'amna almujtama'āti almajallatu al'arabiyyatu al-ddawliyyatu lil-'ulūmātiyyata 6(11).
- al'utaybiyyu salīmāni bn ghāzī 2016). dawra albaḥṭhi aljinā'iyyi fi alkashfi 'alā aljarā'imi alma'lūmātiyyati 'uṭrwḥata duktwrāhin jāmi'ata nāyifi al'arabiyyati lil-'ulūma al'amniyyata alqānūnu alittiḥādiyyu raqma 3) lisanata 1987m bisha'ani 'iṣḍāri qānūni al'uqūbāti al-'imārāty wata'dilātihi
- alqaḍiyyatu raqma 49349 / 2014 ,almaḥkamata alibtidā'iyyata maḥākum dubbiiyyun
- alqaḍiyyatu raqma 87635 / 2017 ,almaḥkamata alibtidā'iyyata maḥākum dubbiiyyun
- alqaḍiyyatu raqma 7737 / 2020 ,almaḥkamata alibtidā'iyyata maḥākum dubbiiyyun
- muḥsinun sayunā'u 'abdu al-lhi 2015). almūājahata al-ttashrī'iyyata lil-jarā'ima almuttaṣilata bi-al-kambūtiri fi ḥaw'i al-ttashrī'āti al-ddawliyyati wa-al-waṭaniyyati 'a'ummāla al-nnadwati al'iqlimiyyati ḥawla aljarā'imu almuttaṣilatu bi-al-'intrnt almamlakata almaghribiyyata 'iṣḍārātu barnāmaji al'umami almuttaḥidati lita'zīzi ḥukmi alqānūni fi ba'ḍi al-ddū'ali al'arabiyyati
- almarsūmu biqānūni raqmi 5) lisanata 2012m bisha'ani mukāfaḥati jarā'imi tiqniyyati alma'lūmāti wata'dilātihi
- almaṭiriyyu ṭāriqa 'abdi al-rrāziqi d t). al'aḥkāmu alkhāṣṣata bijarīmati alibtizāzi almuqarrarati fi niḥāmi mukāfaḥati aljarā'imi alma'lūmātiyyati al-ssu'ūdiyyi risālata mājistīrin jāmi'ata al-amām muḥammada bn su'ūdi al'islāmiyyati
- ibna manzūri d t). lisānu al'arabi dāru 'iḥyā'i al-tturāthi al'arabiyyi

Criminal confrontation of electronic extortion in the UAE law

Aisha Mohammed Al Suwaidi ¹

Ahmed Musa Al Hayajneh ²

Abstract:

This study addresses one of the recent crimes, which is electronic extortion. Its importance stems from its specific nature, which varies according to the type of electronic medium used to have access to sensitive confidential information about the victims. Therefore, there is a need for legislations that go along with the development in types and kinds of electronic crimes, whether related to the criminals, the means, or the types of the crime.

Keywords: Electronical crime, blackmailing, threat, punishment, technology, law, victim, criminal, UAE Criminal Law.

(1) College of Law - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)
a.m.alsuwaidi@hotmail.com

(2) College of Law - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)